

بالتعاون بين «الداخلية» و«نماء»

افتتاح «مسجد عبدالله المطوع» في قطاع المؤسسات الإصلاحية

المجتمعى، مشيراً إلى أن افتتاح المسجد يأتي ضمن سلسلة مبادرات قامت بها نساء الخيرية بجمعية الإصلاح الاجتماعي. من جهته، أوضح عبدالعزيز الكندري، نائب الرئيس التنفيذي لـ«نساء الخيرية»، أن مشروع المسجد إحدى المبادرات العديدة التي نفذتها الجمعية داخل السجون المركزي، وأشار إلى مشروع «بيت العائلة»، الذي يتيح للنزلاء فرصة للالتقاء بأسرهم في بيئة آمنة، بما يسهم في تخفيف الضغوط النفسية والاجتماعية عليهم الذي نفذته نساء الخيرية في وقت سابق مع وزارة الداخلية، كما تحدث عن المدرسة التعليمية التي تهدف إلى تأهيل السجناء علمياً ومهنياً.

وبين أن «نساء الخيرية» رفعت شعار «نهتم بالإنسان»؛ لذا كان التعليم إحدى أهم الأدوات لإعادة تأهيل النزلاء ودمجهم في المجتمع بشكل إيجابي، مشيراً إلى أن «نساء الخيرية» قامت بتجديد الفصول الدراسية داخل المؤسسات الإصلاحية حيث يتمكن النزلاء من استكمال تعليمهم في مختلف المراحل الدراسية؛ الابتدائية والمتوسطة والثانوية.



تصوير: صالح محمد

صورة جماعية من الافتتاح

جميع فئات المجتمع، من خلال شراكات إستراتيجية تعزز رؤية الكويت التنموية. ومن جانبه، أكد سعد مرزوق العتيبي، رئيس اتحاد الجمعيات والمبرات الخيرية، التعاون بين الجمعيات الخيرية ووزارة الداخلية يمثل نموذجاً حياً للتكامل بين مؤسسات الدولة والمجتمع المدني، مبيناً أن جمعية الإصلاح الاجتماعي تواصل مسيرتها في دعم المشاريع المجتمعية التي تخدم

أن مثل هذه المشاريع تعكس رؤية الجمعية في تقديم حلول إصلاحية تساهم في بناء مجتمع متماسك ومزدهر. وأشار إلى أن الجمعية تعمل على تنفيذ مشاريع تدعم القيم الدينية والاجتماعية، وتعزز من تكامل الأدوار بين مؤسسات الدولة والمجتمع المدني، مبيناً أن جمعية الإصلاح الاجتماعي تواصل مسيرتها في دعم المشاريع المجتمعية التي تخدم

تشمل جوانب تنموية مختلفة كالعليم، والتدريب، والرعاية الاجتماعية، التي تهدف إلى تحسين جودة حياة الأفراد ودعمهم ليصبحوا عناصر فاعلة في بناء الوطن. من ناحيته، أكد حمد العلي، الأمين العام في جمعية الإصلاح الاجتماعي، أن الجمعية تسعى دائماً لمد جسور التعاون مع مختلف المؤسسات لتحقيق «رؤية الكويت 2035»، وأوضح



المذكور متحدًا خلال حفل الافتتاح

منارات تنشر القيم الأخلاقية والدينية التي تساعد الإنسان على تحقيق التوازن النفسي والمجتمعي. وبين أن جمعية الإصلاح الاجتماعي تسعى إلى تعزيز دورها في التنمية المجتمعية من خلال تنفيذ مشاريع ذات تأثير مستدام على جميع شرائح المجتمع، مشيراً إلى أن مشاريع الجمعية لا تقتصر على تقديم المساعدات الإغاثية فقط، بل

وأكد العميد عبدالعزيز، في ختام تصريحه، أن التعاون بين الجمعيات الخيرية ومؤسسات الدولة يمثل نموذجاً يحتذى به في تعزيز التنمية المستدامة وتحقيق رؤية الكويت. وفي كلمته خلال الافتتاح، أكد د. خالد المذكور، رئيس جمعية الإصلاح الاجتماعي، أن المسجد الكويتية التي عُرفت دائماً بدورها البارز في خدمة المجتمع وتعزيز القيم الإنسانية.

الفاعلة بين مؤسسات الدولة والجمعيات الخيرية، ويعبر عن روح التكامل التي تميز العمل المجتمعي في الكويت. وأضاف: نشكر جمعية الإصلاح الاجتماعي على جهودها المتميزة في الإشراف على هذا المشروع، فهذه الجهود ليست غريبة على الجمعيات الخيرية الكويتية التي عُرفت دائماً بدورها البارز في خدمة المجتمع وتعزيز القيم الإنسانية.

في إطار التعاون بين وزارة الداخلية و«نساء الخيرية» التابعة لجمعية الإصلاح الاجتماعي، تم افتتاح «مسجد العم عبدالله العلي المطوع رحمه الله» داخل السجن المركزي، ويهدف المسجد إلى توفير بيئة روحية تساهم في تعزيز القيم الدينية والأخلاقية؛ ما يعكس التزام وزارة الداخلية و«نساء الخيرية» بدعم المشاريع الإصلاحية والتنموية.

يقع المسجد على مساحة 128 متراً مربعاً، وتم إنجازه خلال 45 يوماً فقط! ويأتي هذا المشروع استكمالاً لمبادرات إصلاحية سابقة نفذتها وزارة الداخلية؛ بالتعاون مع «نساء الخيرية»؛ لتعزيز بيئة العمل بما يواكب القيم الإنسانية والدينية، منها «بيت العائلة»، و«المدرسة التعليمية للسجناء».

وقال العميد أسامة ماجد عبدالعزيز، مساعد مدير عام قطاع المؤسسات الإصلاحية: اليوم نفتتح «مسجد العم عبدالله المطوع رحمه الله» في قطاع المؤسسات الإصلاحية، ليكون صرحاً يعكس التزامنا بتوفير بيئة روحية للعاملين في هذا القطاع؛ حيث إن هذا المشروع يجسد الشراكة



جدارية المسجد



المسجد من الداخل



المسجد المفتتح من الخارج

تتمات

من كافة منتسبي الوزارة، وتضافر الجهود لضمان سيادة القانون وتحقيق العدالة.

الفصام :نعمل

الوءاء الضريبي وتحويل الأرباح، والذي يضم أكثر من 140 دولة وولاية قضائية، تقوم بالجهود المشتركة لمعالجة التهرب الضريبي الدولي، وضمان بيئة ضريبية أكثر شفافية، هو من أبرز خطوات الإصلاح الضريبي في البلاد. وقالت إن أبرز خطوات للإصلاح الضريبي هو إبرام بعض اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب المالي واتفاقيات التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات، بالإضافة إلى التصديق على بعض الاتفاقيات الدولية في مجال التعاون الضريبي الدولي.

وأشارت إلى أن الكيانات التي سيطبق عليها الضريبة بموجب المرسوم بقانون رقم 157 لسنة 2024، «لن تكون ملزمة بسداد ضريبة دعم العمالة المقررة بموجب القانون رقم 19 لسنة 2000 ولا بنسبة الزكاة المقررة بموجب القانون رقم 46 لسنة 2006 وذلك عن الفترات الضريبية التي بدأت في الأول من يناير الحالي».

ولفتت إلى أن الشركات الملزمة في نسبة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ستستمر في السداد، مبينة أن المرسوم بقانون رقم 157 لسنة 2024 لم يتضمن أي نص بإعفاء الشركات من سدادها.

وقالت إن الوزارة قامت بتنظيم عدد من ورش العمل مع بعض الكيانات الخاطبة بأحكام القانون بمشاركة الجهات المعنية، وهي وزارة العدل ووزارة التجارة والصناعة وإدارة الفتوى والتشريع وهيئة أسواق المال وبنك الكويت المركزي وهيئة تشجيع الاستثمار المباشر وهيئة العامة للاستثمار. أضافت أنه سيتم تنظيم ورش عمل دورية أكثر تفصيلاً، بالإضافة إلى تخصيص بريد إلكتروني خاص باستقبال الاستفسارات بمختلف أنواعها.

وعن الشركات أو المجموعات المستعيدة من قانون ضريبة الكيانات متعددة الجنسيات، أوضحت الفصام «أن الكيانات المستعيدة هي الكيانات الحكومية والمنظمات غير الهادفة للربح والمنظمات الدولية وصناديق التقاعد وصناديق الاستثمار، وفقاً للضوابط المحددة».

وأكدت أن هناك مبالغ تقديرية بعد تطبيق قانون ضريبة الكيانات متعددة الحنسيات «إم إن إي إس» بنحو 250 مليون دينار «نحو 810,6 مليون دولار، سنوياً وسيكون التطبيق والتحصيل خلال عام 2027 – 2028».

وأفادت بأن الحصر الأولي للكيانات الخاضعة لهذه الضريبة نحو 300 مجموعة، موزعة ما بين 20 مجموعة كويتية و25 خليجية وباقي المجموعات أجنبية تعمل داخل دولة الكويت بواقع 255 مجموعة أو كيان.

وبينت أن الهدف من تطبيق الضريبة يأتي انطلاقاً من رؤية دولة الكويت 2035 نحو اقتصاد أكثر تنوع واستدامة، إذ ستسهم حصيلة تلك الضريبة في زيادة وتنويع الإيرادات غير النفطية والحد من تسرب الإيرادات إلى دول أخرى. وأوضحت أن تطبيق هذه الضريبة سيسهم في تعزيز دور دولة الكويت في التعاون الدولي لتحقيق الممارسات الضريبية العادلة على نطاق عالمي، من خلال التوافق مع قواعد ومتطلبات الركيزة الثامنة.

العجيل :مشروع

المشروع يحسن من الكفاءة التخزينية وله عدة أهداف منها تصميم مراكز حديثة وتطوير الخدمات التموينية عبر إضافة خدمات جديدة ووضع تطبيقات إلكترونية من ضمنها خدمات

الحية سلم الموافقة للوسطاء قطر ومصر.

وكان مصدران فلسطينيان قريبان من المفاوضات التي تجري بالدوحة، صرحا أن حركتي حماس والجهاد الإسلامي وافقتا على اتفاق وقف النار وصفقة تبادل الأسرى والرهائن. وأكد مصدر لوكالة الصحافة الفرنسية أن «حماس والجهاد الإسلامي أبلغتا الوسطاء بالموافقة على المسودة النهائية لاتفاق وقف النار وصفقة تبادل الأسرى»، بينما قال مصدر آخر إن «حماس سلمت إسرائيل عبر الوسيط الرد الإيجابي.. بعد الاتفاق حول كافة النقاط والتفاصيل».

وقال مسؤول بالجهاد الإسلامي إن قيادة الحركة عقدت اجتماعاً مع وفد حماس بالدوحة بشأن وقف إطلاق النار، موضحاً أن وجهات النظر متطابقة بين الجهاد وحماس بشأن وقف إطلاق النار وصفقة التبادل.

بدورها، ذكرت وسائل إعلام عبرية أن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو أبلغ بإنجاز صفقة تبادل الأسرى. وقال وزير الخارجية الأميركية «نحن على وشك التوصل لاتفاق بشأن قطاع غزة وقد يتحقق ذلك خلال الساعات المقبلة»، مضيفاً: «لم نصل إلى مرحلة إبرام الاتفاق إلى حين استكمال كل شيء».

وتابع بيلينكن أن الاتفاق في حال إبرامه سيكون على أساس الخطة التي طرحها الرئيس الأمريكي جو بايدن في مايو الماضي، وسيؤدي لوقف إطلاق النار وبدء إسرائيل بسحب قواتها والإفراج عن الرهائن والسجناء وزيادة المساعدات، وفق تعبيره. ونقلت القناة 12 الإسرائيلية – عن مصدر إسرائيلي – أن خرقاً تحقق في المفاوضات، وأن إسرائيل تستعد لإنجاز اتفاق الصفقة قريباً، بينما نقلت القناة 13 الإسرائيلية أن نتانياهو سيجري مشاورات «مساء أمس الأربعاء» مع أعضاء الوفد الإسرائيلي المغاوض الموجود في الدوحة.

كما نقلت صحيفة معاريف عن مصدر أن الصفقة في طريقها إلى التوقيع.

ونقل موقع أكسيوس –عن مسؤول إسرائيلي– أن هناك تقدماً في مفاوضات الدوحة للتوصل لاتفاق بشأن المحتجزين في قطاع غزة، وأن هناك تفاؤلاً بإمكانية التوصل إلى اتفاق بشأنهم غداً على أبعد تقدير.

وطبقاً لوسائل إعلام إسرائيلية، ينص الاتفاق على الإفراج عن 3 محتجزين باليوم الأول و4 باليوم السابع و3 في اليوم 14.

كما يتضمن الاتفاق إطلاق سراح 3 محتجزين في اليوم 28 و3 في اليوم 35، في حين يطلق الباقيون في الأسبوع الأخير، قبل الإفراج عن مئات الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال.

من جهته، نقل موقع «والا» الإسرائيلي –عن مصادر أمنية–

أن هناك انقساماً في المؤسسة الأمنية بشأن التنازلات التي قد تحصل عليها حركة حماس في الصفقة.

ونقلت «وول ستريت جورنال» –عن مصادر مطلعة– أن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو حقق تقدماً لتعزيز دعم الصفقة داخل حكومته، دون أصوات اليمين المتطرف.

لبنان :سلام

ما اعتبروه «غدراً سياسياً» تعرّضوا له في الاستحقاقات السابقة، في حين غاب عنها رئيس المجلس نبيه بري على أن يجتمع بالرئيس المكلف يوم الجمعة المقبل.

واجتمعت مواقف الكتل التي التقت بالرئيس المكلف على أهمية الحوار وعدم إقصاء أي فريق تماشيًا مع خطاب القسم لرئيس الجمهورية وبيان التكليف للرئيس نواف سلام. واستهل سلام الاستشارات بلقاء نائب رئيس مجلس النواب الياس بو صعب بعد عدم حضور الرئيس نبيه بري المتعّض.

وكان النائب في كتلة التنمية والتحرير قاسم هاشم أكد في تصريح صحافي أن مقاطعة الاستشارات وعدم المشاركة فيها لا تعني «مقاطعة الحكومة والرئيس المكلف نواف سلام». واعتبر هاشم أن موقف الحزبتي هو «مبدئي سياسي لتسجيل اعتراض، بشأن التكليف.